# الباب الرابع

# أمثلة على التجارة الدولية البينية

## أهم الدول التى تقوم بالتجارة الدولية وآثارها على التنمية المحلية

فى محاولة متواضعه لحصر اهم تلك الدول وجدنا انه لا توجد دولة لا تقوم بالتجارة الدولية او على الأقل بينها وبين بعض الدول الأخرى خاصة فى ظروف عمل حظر على انشطتها التجارية مثل ما حدث مع العراق قبل احتلاله امريكيا عام ٢٠٠٣ وذلك لا ضعاف اقتصاده لامكان السيطرة عليه وعدا الحظر لم نجد دولة ليس لها نشاط فى محال التجارة الدولية .

فدول العالم تنقسم من حيث متانة اقتصادها الى دول متقدمة قوية ودول متخلفة وبين هذه وتلك تقسيمات اخرى كثيرة اما التقسيم الذى يفيدنا هنا هو دول تقدم منتج نهائى وقد اصبحت الصين والنمور الآسيوية الآن من اقواها والصراع فى الفترة الأخيرة اصبح على الأسواق او للحصول على مكانة الدول الأولى بالرعاية كما ان دول الاتحاد الأوروبى فى مجملها دول صناعية كبرى تفدم المنتج النهائى على درجات متفاوتة فى الجودة والقسم الآخر هو القسم الذى مازال يقدم المادة الخام للدول الآخرى ليتم تصنيعها ثم يهود ليستوردها بثمن باهظ وفى الغالب من هذا القسم الدول النفطية الغير صناعية ودول افريقيا .

## قائمة البلدان حسب الصادرات والواردات

| الترتيب | البلد | الصادرات + الواردات | ت المعلومة |
|---|---|---|---|
| - | الاتحاد الأوروبي (Extra-EU27) | $3,197,000,000,000 | 2009 [2] |
| 1 | الولايات المتحدة | $2,439,700,000,000 | 2009 est. |
| 2 | الصين | $2,208,000,000,000 | 2009 est. |
| 3 | ألمانيا | $2,052,000,000,000 | 2009 est. |
| 4 | اليابان | $1,006,900,000,000 | 2009 est. |
| 5 | فرنسا | $989,000,000,000 | 2009 est. |
| 6 | المملكة المتحدة | $824,900,000,000 | 2009 est. |
| 7 | هولندا | $756,500,000,000 | 2009 est. |
| 8 | إيطاليا | $727,700,000,000 | 2009 est. |
| - | هونج كونج | $672,600,000,000 | 2009 est. |
| 9 | كوريا الجنوبية | $668,500,000,000 | 2009 est. |
| 10 | بلجيكا | $611,100,000,000 | 2009 est. |
| 11 | كندا | $603,700,000,000 | 2009 est. |
| 12 | إسبانيا | $508,900,000,000 | 2009 est. |

| الترتيب | البلد | الصادرات + الواردات | ت المعلومة |
|---|---|---|---|
| 13 | روسيا | $492,400,000,000 | 2009 est. |
| 14 | المكسيك | $458,200,000,000 | 2009 est. |
| 15 | سنغافورة | $454,800,000,000 | 2009 est. |
| 16 | الهند | $387,300,000,000 | 2009 est. |
| 17 | تايوان | $371,400,000,000 | 2009 est. |
| 18 | سويسرا | $367,300,000,000 | 2009 est. |
| 19 | أستراليا | $322,400,000,000 | 2009 est. |
| 20 | الإمارات العربية | $315,000,000,000 | 2009 est. |

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تجارب عديدة لتحقيق التكامل والاندماج الإقليمي في مناطق مختلفة من العالم بهدف تحقيق التعاون والمصالح المشتركة، وإن كانت تجربة التكامل الإقليمي الأوروبي، ممثلة في الاتحاد الأوروبي، لازالت تستقطب الاهتمام الأكبر في هذا المجال، بسبب وصولها إلى درجة متقدمة من الاعتماد المتبادل في مختلف مجالات التجارة والاستثمار والثقافة، فضلا عن سعيها إلى الانتقال إلى مستوى التكامل السياسي وقد أدركت الدول الإفريقية أهمية مشروعات

التكامل الاقتصادي، فأنشات عددا من التجمعات الاقتصادية الإقليمية لكن الأوضاع الاقتصادية للقارة لم تشهد تحقيق النقلة الاقتصادية المطلوبة، فقد شهد العقد الثامن من القرن العشرين ظروفا سياسية واقتصادية غير مواتية، حيث تفاقمت مشكلات الديون الخارجية، وتسارع تدفق الموارد البشرية والمادية والمالية خارج القارة الإفريقية بشكل لم يسبق له مثيل، وتزايد نزيف العملات الصعبة نتيجة تراجع حجم الصادرات وتزايد حجم الواردات، بالإضافة إلى تدهور شروط التبادل التجاري ولا يخفى أن دخل إفريقيا من الصادرات يعتمد قى الأساس على السلع الأولية، فيما يتراوح بين ٨٥-٩٠% من إجمالي حصيلة الصادرات في العديد من البلدان الإفريقية من ناحية أخرى، أدى استمرار الركود الاقتصادي إلى انخفاض مستويات الاستثمار، مما ترتب عليه نقص قدرة البلدان الإفريقية على مواصلة التنمية والنمو الحقيقيين، إضافة إلى تزايد الديون الخارجية التي زادت عن ٢٧٠ مليار دولار، فيما تجاوزت مدفوعات خدمة الدين نسبة الـ ٢٥ % من حصيلة الصادرات، تجاوزت في بعض دول القارة نسبة الـ ١٠٠ %.

الواقع الاقتصادي للتجارة البينية الإفريقية

تغطي قارة أفريقيا مساحة ما يقرب من ٣٠ مليون كم٢، وهى ثاني أكبر قارات العالم ورغم وفرة الموارد الطبيعية بالقارة، إلا أن معدلات

النمو الاقتصادي ما زالت متواضعة، إذ يبلغ الناتج الإجمالي المحلى لدول القارة حوالي ١.٦ تريليون دولار مقارنه بحوالي ١٤.٥ تريليون دولار لدولة واحدة فقط هي الولايات المتحدة الأمريكية في سنة ٢٠١٠وحسب تقديرات منظمة التجارة العالمية، فإن الوضع الاقتصادي العالمي يعيش فترات من النمو المتدني، سوف تدوم لسنوات عدة في الاقتصاديات المتقدمة رغم النمو في بعض المناطق الناشئة، كما هو الحال في أجزاء من آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، إلا أن حالة ومستوى الترابط بين الأسواق ينذر بخطر العدوى والتأثيرات غير المنظورة التي لا يمكن التغاضي عنها وتشير التقديرات ذاتها إلى أن الأزمات الاقتصادية العالمية المتكررة وحالة الركود الاقتصادي وتفشي ظواهر البطالة، وغيرها من المشكلات الاقتصادية، سوف تبقى الطلب الخارجي على السلع والخدمات عند مستوى منخفض أضف إلى ذلك استمرار السياسات الحمائية الغربية ضد صادرات العالم الثالث بشكل عام، الأمر الذي يخلق قيودا إضافية إلى قدرة اقتصادات القارة الأفريقية على النفاذ إلى الأسواق الأجنبية بشكل عام، والأوروبية والأمريكية بشكل خاص ومن ثم، لم يعد في أمام القارة الأفريقية من بديل عملي حقيقي لتوسيع تجارتها الخارجية سوى الاعتماد على الطلب الأفريقي المحلي والإقليمي الأمر الذي يعني بدوره ضرورة تسريع مشروعات

التكامل الإقليمي وتوفير دعم أكبر للتجارة عبر الأقاليم الأفريقية.

وعلى الرغم من التحسن النسبي الذي شهدته التجارة الخارجية في القارة خلال عام ٢٠١٠، إذ ارتفع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٢.٣% في سنة ٢٠٠٩ إلى ٤.٧% في سنة ٢٠١٠، إلا أن التجارة الخارجية لم تكن أداة قوية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة ونتيجة لذلك، ظلت أفريقيا أكثر قارات العالم اعتماداً على المعونة، ولم تتحول التجارة إلى أداة لمواجهة الفقر على نحو ما حدث في الكثير من دول العالم.

وتشير الإحصاءات إلى أن التجارة البينية الأفريقية لازالت تدور حول حوالي ١٠% من إجمالي التجارة الخارجية لدول القارة، وهي نسبة تقل كثيرا عن المستويات السائدة في العديد من التجارب الأخرى، إذ تصل هذه النسبة إلى حوالي ٦٠% في أوروبا، و٤٠% في أميركا الشمالية، و٣٠% في دول جنوب شرق آسيا (رابطة الآسيان) وتتجه صادرات أفريقيا، بشكل عام، إلى شركائها التجاريين التقليديين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، التي تستوعب في المتوسط حوالي ٥٧% من صادرات دول القارة وقد بلغت قيمة الصادرات الأفريقية من المواد الغذائية الأساسية بين عامى١٩٩٥ و ٢٠٠٦، حوالي ١٥ مليار دولار أمريكي مقابل واردات قيمتها حوالي ٢١ مليار دولار خلال الفترة

نفسها، مما يشير إلى أن القارة سجلت عجزا في الميزان التجاري في تجارة هذه الفئة من المنتجات، وهو ما يشير بدوره أيضا إلى ما تعانيه القارة الأفريقية من عجز في المواد الغذائية الأساسية ومن ضعف الاكتفاء الذاتي في هذه المنتجات ولا يختلف الوضع كثيرا بالنسبة لتجارة السلع المصنعة والآلات ومعدات النقل والمنتجات الكيماوية وعلى الرغم من أن هذا الواقع لا ينطبق على تجارة المواد الأولية، حيث يتسم الميزان التجاري لدول القارة في هذا القطاع بتحقيق فائض في هذا القطاع (خاصة التبغ، والخامات المعدنية، والمعادن، والأحجار الكريمة)، إلا أن استمرار سيطرة هذا القطاع على تجارة القارة الأفريقية لا يخدم التكامل الاقتصادي بين اقتصادات القارة كما لا يخدم تسريع هدف توسيع التجارة الإقليمية البينية، بسبب التشابه الكبير بين الهياكل الاقتصادية لدول القارة من ناحية، واستمرار اعتمادها على الأسواق الخارجية لسد الطلب المحلي على السلع المصنعة.

كما تجدر الإشارة في هذا المجال إلى ملاحظة مهمة تتعلق بالتجارة غير الرسمية، فقد أشارت دراسة مشتركة أعدتها منظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية سنة ٢٠٠٩ إلى أن مساهمة القطاع غير الرسمي من الصادرات تصل في بعض الدول الإفريقية إلى ٨٠% ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع من الناتج المحلي

الإجمالي، حيث تصل تلك النسبة- وفق تقرير للمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية حول مكانة القطاع غير الرسمي- إلى ٥٤.٧% في أفريقيا جنوب الصحراء في ٢٠٠٨/٢٠٠٧، و ٣٧.٧% في شمال أفريقيا خلال الفترة نفسها هذا يعني أن هناك فرصة كبيرة لزيادة حجم التجارة الإقليمية البينية في حالة دمج قطاعات التجارة غير الرسمية في الهياكل الاقتصادية الرسمية لدول القارة.

تجارب التكامل الاقتصادي الأفريقي

تتعدد التجارب الأفريقية في التكامل الاقتصادي، على نحو يصعب معه إيجاد دولة أفريقية خارج أحد هذه التجمعات، بالإضافة إلى التقاطع الكبير بين هذه التجمعات بسبب انتماء الكثير من هذه الدول إلى أكثر من تجمع هذا الواقع أدى في الحقيقة إلى تعقيد عملية التكامل الأفريقية، بسبب تداخل العضوية والالتزامات، والافتقار إلى التنسيق الأفقي بين هذه التنظيمات؛ حيث تعمل في شكل جزر منعزلة، وهو ما يفسر تواضع الإنجازات التي حققتها التجمعات الإقليمية الأفريقية حتى الآن، سواء فيما يتعلق بالتجارة الإقليمية أو النمو الاقتصادي إلا أن هذا لا يعني أنه توجد بعض الحالات التى نجحت في تحقيق بعض الأهداف فقد حقق الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية، على سبيل المثال، تقدما كبيرا في تحرير حركة عوامل الإنتاج من خلال إزالة الحواجز الجمركية والتجارية

بين دول الاتحاد كما نجح الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في إنشاء نظام لسياسات الاقتصاد الكلى من خلال وضع هيكل للمحاسبة المشتركة تتم مراجعته بين الدول الأعضاء بانتظام، بالإضافة إلى إنشاء سوق للأوراق المالية ونجحت السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا في رفع التجارة البينية للسوق من ٣.١ مليار دولار سنة ٢٠٠٠، إلى ١٢.٧ مليار دولار سنة ٢٠٠٩، ثم ١٧.٤ مليار دولار سنة ٢٠١٠ كما ارتفعت التجارة البينية في تجمع شرق أفريقيا بنسبة ٤٩% بعد إطلاق مشروع الاتحاد الجمركي داخل التجمع لكن يظل الاتجاه العام هو تواضع الانجازات التي حققتها ظاهرة الإقليمية في أفريقيا.

**مصر والكوميسا COMESA**

انضمت مصر إلى اتفاقية الكوميسا في ٢٩ يونيو سنة ١٩٩٨، وقد بدأت دول التجمع في تطبيق الإعفاءات الجمركية في ١٧ فبراير ١٩٩٩ على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، وللسلع التي يصاحبها شهادة منشأ معتمدة من الجهات المعنية بكل دولة نجح التجمع في رفع معدل التجارة البينية،فقد ارتفع حجم التجارة البينية داخل التجمع خلال الفترة (١٩٨٥- ١٩٩٨) من ٨٣٤ مليون دولار سنة ١٩٨٥ إلى ١.٧ مليار دولار سنة ١٩٩٤، لتصل إلى ٤.٢ مليار دولار سنة ١٩٩٨ كما انخفضت تكلفة النقل بين دول التجمع بنسبة ٢٥% نتيجة تطبيق معاير

التجمع لتسيير النقل بين الدول الأعضاء كما ارتفع حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة للكوميسا ليصل إلى ٢.٦ مليار دولار سنة ٢٠٠٤ مقارنة بحوالي ٢.١ مليار دولار سنة ٢٠٠٣، بينما زاد التبادل التجاري بين جميع الدول الأعضاء بالتجمع ليصل إلى ٥.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥ مقارنة بحوالي ٤.٥ مليار سنة ٢٠٠٢، ثمَّ زاد إلى ٦.٣ مليار دولار سنة ٢٠٠٦وتمثل الصادرات البترولية، والشاي، والسكر، والشعير، والبن أهم السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء.

وقد حددت الاتفاقية المنشئة للكوميسا عدداً من الأهداف لتعزيز وتكامل التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، ومنها:

١- دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي، وتبني سياسات مشتركة في مجال الاقتصاد الكلى.

٢- تحقيق النمو والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء.

٣- إيجاد بيئة مشجعة للاستثمار المحلى والأجنبي.

٤- تشجيع السلام، والأمن، والاستقرار بين الدول الأعضاء بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة.

٥- تقوية العلاقات بين دول السوق المشتركة وبقية دول العالم، واتخاذ مواقف مشتركة في المجال الدولي.

٦- الإسهام في تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية.
٧- تعميق مفهوم المصالح الاقتصادية المتبادلة .

وإيمانا منها بأهمية إقامة منطقة تجارة حرة بين دول الكوميسا كمقدمة لإنشاء السوق المشتركة، سارعت مصر بالانضمام لمنطقة التجارة الحرة للكوميسا التي أعلن عن إنشائها في قمة لوساكا سنة ٢٠٠٠ كذلك تقوم مصر، وكينيا، والسودان، وموريشيوس، وزامبيا، وزيمبابوي، وجيبوتي، وملاوي، ومدغشقر، ورواندا، وبوروندي فيما بينها بمنح السلع والمنتجات ذات المنشأ داخل الكوميسا إعفاء تاماً من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل كما تطبق كل من أوغندا وإريتريا تخفيضا بنسبة ٨٠% على وارداتها من دول الكوميسا، وتقوم مصر وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل بفرض ٨٠% تخفيضا على وارداتها من تلك الدول وتطبق أثيوبيا تخفيضاً جمركياً بنسبة ١٠% من الرسوم الجمركية المقررة على وارداتها من دول الكوميسا، وتطبق مصر تخفيضا بنسبة ١٠% على وارداتها من أثيوبيا لكن لازالت هناك دولا لم تقم بإجراء أية تخفيضات لرسومها الجمركية على واردتها من دول التجمع، مثل الكونغو الديمقراطية وسوازيلاند وتتمتع كافة السلع المصرية المصدرة إلى الدول الأعضاء بإعفاء تام من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل

وفقا لنسب التخفيضات التي تقرها كل دولة وعلى أساس مبدأ المعاملة بالمثل، وذلك باستثناء السودان وكينيا، وموريشيوس فقد تقدمت السودان في مايو ٢٠٠١ بقائمة سلبية (تضمنت ٥٨ سلعة لا يسمح باستيرادها من مصر إلا بعد سداد الرسوم كاملة) لكن هذه القائمة تراجعت مع الوقت، ففي ٢٠ يوليو ٢٠٠٣، قامت السودان، بناء على طلب من الحكومة المصرية، بمراجعة هذه القائمة، بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٣٠% على بعض السلع. وفي سنة ٢٠١٠ قررت السودان النزول بالتعريفة الجمركية المفروضة على حوالي ٥٣ سلعة مصرية بنسبة ٨٠% من التعريفة المعمول هذه التطورات سيكون لها بلا شك تأثير إيجابي على حجم الصادرات المصرية للسودان أيضا قامت كينيا مؤخرا بمد تدابير الحماية المفروضة على وارداتها من السكر لفترة أربعة سنوات تنتهي في ٢٠١٢ مع النص على زيادة حصة مصر سنويا، كما تم التفاوض مع الجانب الكيني لزيادة الكميات المصرية المصدرة من القمح في إطار الحصة المعفاة (فيما زاد عن الحصة يفرض عليه ٦٠% رسوما جمركية) وبالمثل تستثني موريشيوس بعض السلع من الإعفاء الجمركي التام، حيث يتم فرض رسوم عليها بواقع ٤٠% في حين يتم فرض ٢٠% على بعض السلع المستوردة من مصر ويشير تقرير لنقطة التجارة الدولية أن حجم التجارة البينية بين مصر

وتجمع الكوميسا ارتفع بنسبة ٣٧% خلال الفترة من يناير- يوليو ٢٠١٠، حيث بلغ ١٠ مليارات و٦٢٩ مليون جنيه مقابل ٧ مليارات و٥٨٤ مليون جنيه خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩ كما ارتفعت الصادرات المصرية إلى الكوميسا بنسبة ٤١% خلال الفترة من يناير- يوليو ٢٠١٠، حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية ٧.٨ مليار جنيه مقارنة بنحو ٥.٦ مليار جنيه خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٠٩، ما يعني أن الميزان التجاري المصري حقق فائضا مع تجمع الكوميسا بلغ ٥ مليارات و٥٨٨ مليون جنيه خلال الفترة من يناير- يوليو ٢٠١٠واستحوذت السودان على ٢٦% من صادرات مصر إلى تجمع الكوميسا، تليها كينيا التي استوعبت ٩% من صادرات مصر إلى التجمع، ثم إريتريا التي تستوعب نحو ٢% من إجمالي صادرات مصر إلى التجمع.

ورغم أن تجمع الكوميسا قد نشأ بهدف زيادة معدلات التجارة البينية، ورغم نجاحه بالفعل في إزالة جزء من الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، إلا أن حجم التجارة البينية لازال محدوداويتطلب تحقيق نقلة تجاوز عدد من التحديات المهمة أول تلك التحديات يتعلق بإعادة هيكلة البنية الأساسية ذات الصلة بالتجارة البينية والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، على نحو يسهم في خفض تكلفة حركة التجارة

الاستثمار بين الدول الأعضاء هناك أيضا تحديات تتعلق بنقص الطاقة والمياه، ومعوقات التمويل الاستثماري، وندرة النقد الأجنبي، بسبب عدم تقدم القطاع المصرفي في العديد من دول الكوميسا، مما يعرقل عمليات التصدير والاستيراد أضف إلى ذلك التحديات السياسية التي تتعلق بغياب الأمن والسلام في بعض دول التجمع، وما قد يثيره ذلك من توترات على الصعيد الإقليمي.

وقد شهدت التجمعات الاقتصادية الأفريقية تطورا مهما في ١٢ يونيو ٢٠١١، عندما اندمجت ثلاثة تجمعات اقتصادية رئيسية من التجمعات الاقتصادية الإقليمية في اجتماع لها بجنوب أفريقيا، هى الكوميسا الذي يضم ١٩ دولة، والسادك الذي يضم ١٤ دولة، ومجموعة شرق أفريقيا التي تضم ثلاث دول، ليصل عدد الدول المشاركة في الكيان الجديد إلى ٢٦ دولة، نظرا لتداخل العضوية فيما بينها حيث نادت بالتحرك نحو سوق إفريقية مشتركة؟ودعت مصر بالإسراع في إنشاء منطقة التجارة الحرة لتحقيق التكامل بين الأسواق وتسهيل تدفق السلع وحركة التجارة والاستثمار بين الدول الـ ٢٦ على أن يتم اختصار المدة الزمنية والتنسيق بين مناطق التجارة الحرة الثلاث لتتم خلال٣ سنوات بدلا من ٥سنوات ورغم أن الناتج المحلي الإجمالي لدول الكيان الجديد بلغ ٨٥٩ مليار دولار في عام ٢٠١٠، وامتلاك الكيان الجديد لحجم سكان يصل

إلى ٦٠٢ مليون نسمة يمثلون ثلثي سكان أفريقيا، ومساحة تصل إلى ١٧ مليون كيلومتر مربع بنسبة ٥٦% من مساحة القارة، فإن نصيب هذا الكيان من التجارة الدولية يظل محدودا، حيث بلغت قيمة صادرات الدول الست والعشرين ٢٥٤ مليار دولار في سنة ٢٠١٠، بنسبة ١.٧% من الصادرات العالمية البالغة ١٤.٩٥ تريليون دولار .

وتقلل عوامل عديدة من فاعلية الكيان الجديد في الأجل القصير والمتوسط لأسباب.

أولها، وجود فجوات ضخمة بين دول الكيان من حيث عدد السكان، والمساحة، والناتج المحلى الإجمالي، والصادرات والواردات السلعية ،كذلك فإن التجمع يضم عشر دول حبيسة ليست لها سواحل بحرية، مما يزيد من صعوبات التبادل التجاري وعلى سبيل المثال، يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة جنوب أفريقيا ٢٨٦ مليار دولار، أي ثلث ناتج الكيان الجديد، ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي لمصر ١٨٨ مليار دولار، بينما يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي لجزر القمر ٥٣٥ مليون دولار، وجيبوتي ١ مليار دولار، وبورندي ١.٣ مليار دولار، وليسوتو ١.٥ مليار دولار وتبدو الفجوة أكثر وضوحا فيما يتعلق بالصادرات، وتصل في حالة جنوب أفريقيا ٧٧ مليار دولار في سنة ٢٠١١، مقابل ٥٢ مليار دولار لأنجولا، و٣٢ مليون دولار لجزر القمر، و٧١ مليون دولار

لبورندي، و١٠٠ مليون دولار لجيبوتي، و٢٢٦ مليون دولار لرواندا الأمر نفسه ينطبق على حالة الواردات كل هذا يعني ضيق الأسواق الفعلية للكيان الجديد، وضعف الطلب.

ثانيها، اعتماد دول الكيان الجديد على المعونات الدولية، فقد بلغت قيمة هذه المعونات المقدمة إلى دول الكيان خلال العام ٢٠١٠ حوالي ٢٤.٢ مليار دولار، حتى إنها تخطت المليارى دولار في خمس دول وبالتالي يمكن تصور مدى نفوذ دول الغرب داخل تلك الأسواق، حيث بلغ إجمالي المعونات لإثيوبيا ٣.٨٢٠ مليارات دولار، ولتنزانيا ٢.٩٣٤ مليار دولار، والكونغو الديمقراطية ٣.٣٥٤ مليارات دولار، والسودان ٢.٢٨٩ مليار دولار، وموزمبيق ٢.٠١٣ مليار دولار.

كما تعاني بعض تلك الدول من ارتفاع نسب المديونية إلى الناتج المحلي، إلى جانب مشاكل المدفوعات التجارية إذ تصل نسبة المديونية إلى الناتج المحلى فى زيمبابوى، على سبيل المثال، إلى ١٤٩%، وبالسودان ٩٤%، وبمصر ٨١%، كما يفتقر معظمها لإنتاج البترول الذي يقتصر تصديره على ليبيا وأنغولا والسودان، وكميات قليلة من مصر والكونغو الديمقراطية، بينما تعد الدول الباقية من الدول المستوردة للنفط ولهذا حققت أربع دول فقط هي ليبيا وأنجولا والسودان وزامبيا- بسبب تصدير المعادن- فائضا تجاريا خلال العام ٢٠١١، بينما

حققت ٢٢ دولة عجزا تجاريا، الأمر الذي يزيد من إصرار دول الغرب على الاحتفاظ بتلك الأسواق كثيفة السكان وضعيفة المستوى التكنولوجي والغنية بالموارد الطبيعية، والتي تعد موردا للبترول والمعادن والمواد الأولية الزراعية للدول الغربية، حتى أصبح الصراع على الوجود في أفريقيا واضحا بينها وبين الصين.

ثالثا، ارتباط تدني القدرة الشرائية بارتفاع معدلات الفقر في معظم تلك الدول، حتى بلغت نسبة الفقر ٦٩% بمدغشقر، ٦٨% بزامبيا، ٥٧% برواندا، ٥٦% بليسوتو، ٥٥% بموزمبيق، ٥٢% بملاوي، ٤٧% بكينيا، ٤٤% بإثيوبيا، ولهذا فقد احتل معظم تلك الدول مراتب متأخرة في مؤشر التنمية البشرية خلال عام ٢٠١٠. وهذا لا يعطي مجالا مناسبا لزيادة التجارة البينية فيما بين دول التجمع الجديد.

ولازالت هناك فجوة كبيرة بين الواقع الفعلي للتجمعات الاقتصادية الأفريقية والآمال الأفريقية المعقودة على هذه التجمعات والواقع أن ردم هذه الفجوة يتطلب جهودا ضخمة على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية ..إلخ فعلى الصعيد السياسي، يتطلب الأمر مزيدا من التنسيق المتبادل بين دول وحكومات القارة الأفريقية على مختلف المستويات، ومزيدا من الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة في إطار هذه التجمعات،بالإضافة إلى دعم الديمقراطية والحكم الرشيد وعلى

المستوى الاقتصادي لابد من التزام الحكومات الأفريقية بدعم وتعزيز التجارة البينية من خلال تطوير البنية التحتية في مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب زيادة التنسيق بين دول القارة من أجل توحيد اللوائح والقواعد المنظمة لحركة التجارة والاستثمار وتسهيل انتقال المستثمرين بين مختلف دول القارة هذا إلى جانب دعم الابتكار لزيادة القدرات التنافسية الأفريقية في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة والتكنولوجيا، إلى جانب تقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوفير التمويل اللازم وعلى المستوى الأمني تبرز أهمية مواجهة قائمة التحديات الأمنية، إذ يصعب توقع تحقيق نقلة نوعية في مجال التكامل الاقتصادي والتجارة الإقليمية البينية بدون بيئة أمنية مواتية.

وأخيرا تجدر الإشارة إلى ضرورة دمج وتوسيع دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مشروعات التكامل الاقتصادي، خاصة في مجال صياغة وتنفيذ برامج تيسير التبادل التجاري، على نحو يضمن تفعيل الأدوات الشعبية جنبا إلى جنب مع الأدوات الحكومية وفي هذا السياق تأتي أهمية توسيع دور كيانات رجال الأعمال، والتواصل مع جماعات المصالح ذات الصلة.

**دعوة لتنشيط التجارة البينية على مستوى دول المتوسط**

**قالت الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية بالاتحاد الأوربي، فريدريكا موجيريني، إننا نتشاطر الأولويات لحل المشكلات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط مثل الأوضاع في سوريا وليبيا والقضية الفلسطينية وحرصنا على الاجتماع للتأكيد على وحدتنا في هذه الأوقاف العصيبة واستنادا لتاريخ مشترك وجغرافيا متصلة وتحديات تقع على عبء الجميع.**

**لذلك كان من المهم أن نجتمع سويا اليوم متحدين لأن قوتنا في وحدتنا وفيى حلولنا الواقعية للتحديات التي تواجهنا بشكل مشترك وأشارت إلى أهمية تعزيز التبادل التجارة بين ضفتي المتوسط وبين دول جنوب المتوسط التي لا يزال حجم تجارتها البينية محدودا ما يجعل في صدارة أولوياتنا الإسراع بتحقيق تكامل أكبر للمنطقة.**

**وأوضحت أن الاقتصاد والتعاون الإقليمي هامان لتحقيق رفاهية شعوبنا إضافة لكونهما عنصرًا هامًا لحل الصراعات القائمة ومواجهة الراديكالية منوهة لأهمية الاهتمام بشكل أكبر بالشباب وتوفير فرص للعمل والتعليم والتعاون بين دول شمال وجنوب المتوسط لتحقيق ذلك كونه أفضل جسور التعاون.**

## التجارة البينية فى الاتحاد الأوروبى

تعامل وانفتح الاتحاد الاوربي تجاريا مع معظم دول العالم خاصة مع دول الشمال المتقدم ومع كثافة التجارة البينية ساهم الاتحاد الأوربي بنسبة هامة في التجارة الدولية بلغت ١٩% واحتل الاتحاد الاوروبي مكانة متقدمة ضمن القوى الصناعية العالمية ، فهو يحتل المرتبة الأولى في انتاج السيارات والثانية في مجال الالكترونيات .

واحتل الاتحاد الاوربي مراتب متقدمة ضمن القوى الزراعية العالمية في انتاج الذرة والقمح والسكر .

## السياسة التجارية للاتحاد الأوروبى

يمثل الاتحاد الأوروبي سوقا تضم ٥٠٠ مليون مستهلك وهو بذلك يعد أكبر سوق موحد في العالم وفي نفس الوقت فهو أيضاً السوق الأكثر انفتاحاً على الدول النامية، ومن بين الفوائد الرئيسية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للشركات وكذلك للشركاء الاقتصاديين هو شفافية الأنظمة مع إطار قانوني آمن للاستثمار.

والسياسة التجارية للاتحاد الأوروبي تهدف إلى فتح أسواق جديدة للمصدرين الأوروبيين والعمال والمستثمرين من خلال اتفاقيات التجارة

لخفض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز الأخرى ويعمل الاتحاد الأوروبي أيضاً للحفاظ على النظام التجاري العالمي ويعمل على التأكد من تكيف هذا النظام في عالم سريع التغير، ويمثل ويدافع عن المصالح الأوروبية في منظمة التجارة العالمية ويعمل على التأكد من الوفاء بالالتزامات متعددة الاطراف ويعمل الاتحاد الأوروبي بالتوازي مع ذلك بنشاط لمساعدة البلدان النامية على الاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي والاستفادة من مزايا التجارة الحرة، ولا يغطي نطاق السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي التجارة في السلع فقط ولكن أيضا تجارة الخدمات والقضايا المتعلقة بالتجارة مثل الجوانب التجارية للملكية الفكرية أو المشتريات العامة.

وكانت السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي مقتصرة على دول الاتحاد الأوروبي منذ معاهدة روما ١٩٥٧ وهذا يعني عمليا أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعتمد على المفوضية الأوروبية لاقتراح وإجراء السياسة التجارية المشتركة في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك التفاوض بشأن اتفاقات التجارة مع بلدان ثالثة ومع بدء تطبيق معاهدة لشبونة في ديسمبر ٢٠٠٩ فقد مهد الطريق لسياسة الاستثمار الأوروبي وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر بدوره جزءاً من السياسة التجارية المشتركة للاتحاد الأوروبي ومن اختصاص المفوضية الأوروبية.

في نوفمبر ٢٠١٠ اعتمدت المفوضية الأوروبية أجندة من الحزم السياسية التجارية للخمس أعوام التالية وركزت على الحد من الحواجز التجارية وفتح أسواق عالمية والتأكد من أن التجارة تعمل كمحرك للنمو الاقتصادي ولخلق فرص عمل.

## العلاقات التجارية بين الإتحاد الأوروبى ومصر

مصر هي الشريك التجاري الرئيسي للاتحاد الأوروبي في منطقة جنوب المتوسط بل هي جزء من عملية يوروميد لإنشاء منطقة تجارة حرة للبحر المتوسط، كما أن مصر عضو في منظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٥.

الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول لمصر والمصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في مصر وتخضع العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ومصر من خلال اتفاقية الشراكة عن طريق وسائل يلتزم بها كلا الطرفين بالتجارة الحرة بينهما ومنذ بدء تطبيق الاتفاق في يونيو ٢٠٠٤ تُمنَح المنتجات الصناعية المصرية إعفاء من الرسوم الجمركية عند الاستيراد من قبل دول الاتحاد الأوروبي وبالمثل يتم خفض التعريفات الجمركية على الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي من المنتجات الصناعية تدريجياً وفقاً لعدد من الجداول الزمنية

المنصوص عليها في الاتفاق وسيتم الانتهاء من عملية خفض الجمارك بحلول عام ٢٠١٩.

أما بالنسبة للمنتجات الزراعية فقد تم تحرير معظم التبادلات بشكل كامل في كلا الاتجاهين منذ ١ يونيو ٢٠١٠ عندما دخلت اتفاقية الإتحاد الأوروبي ومصر الزراعية للمنتجات الزراعية المصنعة والأسماك والمنتجات السمكية حيز التنفيذ.

وقعت مصر والاتحاد الأوروبي في نوفمبر ٢٠١٠ على بروتوكول إنشاء آلية لتسوية المنازعات بموجب أحكام التجارة من اتفاقية الشراكة ويبقى الهدف الرئيسي للمفاوضات المستقبلية موضوع تحرير التجارة في نظام الخدمات وترسيخ هذا الأمر.

وعلى المستوى الاقليمي وقعت مصر في أكتوبر ٢٠١٣ على اتفاقية يوروميد الشاملة حول قواعد المنشأ والتي سوف تسمح ضمن جملة أمور بتراكم المنشأ بين دول جنوب البحر المتوسط ودول البلقان.

كجزء من الاستجابة الاستراتيجية من قبل الإتحاد الأوروبي للربيع العربي فإن المفوضية الأوروبية وضعت هدفاً طموحاً لتحسين الوصول للأسواق بالإضافة إلى التكامل الاقتصادي التدريجي في سوق الاتحاد الأوروبي الموحدة مع الاهتمام بشركاء جنوب المتوسط بما فيها مصر ولإنجاز هذا الهدف فقد أعطى مجلس الاتحاد الأوروبي في ١٤ ديسمبر

٢٠١١ الضوء الأخضر للمفوضية الأوروبية لبدء التحضير لمفاوضات عميقة وشاملة لمناطق التجارة الحرة DCFTAs مع تونس والمغرب والأردن ومصر.

إن DCFTA تمتد إلى أبعد من اتفاقية الشراكة وتهدف إلى تحسين فرص الدخول إلى الأسواق وتحسين مناخ الاستثمار، وكذلك إلى دعم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها مصر ومن المتوقع أن منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة في المستقبل من شأنها أن تحسن الإدارة الاقتصادية فضلاً عن قدرة مصر على جذب الاستثمارات.

وقد تم تبادل الوفود التجارية بين مصر والاتحاد الآوروبى عدة مرات وكان دور القسم التجاري في بعثة الاتحاد الأوروبي لمصر هو تسهيل التجارة الثنائية بين الإتحاد الأوروبي ومصر من المنتجات الزراعية والصناعية والخدمات وتحديداً يعمل القسم التجاري على:

- ضمان سلاسة تطبيق أحكام التجارة الثنائية في اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ومصر، وكذلك في الاتفاق على التجارة في مجال المنتجات الزراعية.
- يحافظ على علاقات جيدة وفعالة مع السلطات الوطنية ذات الصلة (عادة ولكن ليس على سبيل الحصر وزارة التجارة والصناعة)، وممثلي القطاع الخاص والمنظمات المهنية مثل الغرف التجارية.

- يلاحظ ويراقب ويقدم تقارير منتظمة إلى مقر اللجنة فيما يتعلق بتطورات السياسة التجارية المصرية.
- يعرف ويوضح ويدافع عن السياسة التجارية للإتحاد الأوروبي وجهاً لوجه مع مختلف المحاورين المهتمين في مصر.
- يقيم ويساعد على حل النزاعات التجارية في تعاون وثيق مع المستشارين التجاريين للإتحاد الأوروبي في مصر ومقر اللجنة.
- يُسهل الاتصال وتبادل المعلومات بين السلطات المصرية ومقر اللجنة في مسائل التجارة والمعايير الفنية والجمارك الصحة والصحة النباتية وحقوق الملكية الفكرية.

التجارة والاستثمار

تجارة السلع

- صادرات الإتحاد الأوروبي إلى مصر في عام ٢٠١٣ : ١٤,٩ مليار يورو (أقل بنسبة ٤ % من ٢٠١٢)
- واردات الإتحاد الأوروبي من مصر في عام ٢٠١٣ : ٧,٩ مليار يورو (أقل ينسبة ٦,٨ % من ٢٠١٢)

واردات الإتحاد الأوروبي من مصر في ٢٠١٣ سيطرت عليها الوقود والزيوت المعدنية بنسبة ٤٦ % أما الأسمدة فمثلت نسبة ٦,٧ % والمعدات والآلات الكهربائية مثلت نسبة ٤,٢ % ، أما الألومينيوم

ومصنوعاته فقد مثل نسبة ٤,١ % ..في حين تألفت صادرات الإتحاد الأوروبي إلى مصر في ٢٠١٣ من الآلات والأجهزة الميكانيكية بنسبة ١٧ % يليها الوقود والزيوت المعدنية بنسبة ١٢٪، والآلات والمعدات الكهربائية بنسبة ٧.٢٪، والمنتجات الصيدلانية بنسبة ٥.٣٪.

ومنذ بدء نفاذ اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ومصر في عام ٢٠٠٤ زادت صادرات مصر إلى الإتحاد الأوروبي بنسبة ٨٧٪، في حين ارتفعت صادرات الإتحاد الأوروبي إلى مصر بنسبة ٩٦٪ ومنذ بدء تطبيق اتفاقية الإتحاد الأوروبي ومصر حول تحرير تجارة السلع الزراعية في عام ٢٠١٠ زادت صادرات مصر من المواد الغذائية إلى الإتحاد الأوروبي بنسبة ٢٩٪ (مع الأخذ في الاعتبار أن متوسط معدل النمو في القطاع الزراعي في مصر هو حوالي ٣٪) ، كما زادت صادرات الإتحاد الأوروبي من المنتجات الزراعية إلى مصر بنسبة ١٢٪ منذ عام ٢٠١٠.

تجارة الخدمات

- صادرات الإتحاد الأوروبي من الخدمات لمصر في عام ٢٠١٢ : ٣,٣ مليار يورو بزيادة نسبتها ١١ % أكثر من عام ٢٠١١.
- واردات الإتحاد الأوروبي من الخدمات من مصر في عام ٢٠١٢ : ٥,٦ مليار يورو أي بزيادة نسبتها ٨ % أكثر من عام ٢٠١١.

مصر تصدر إلى الثماني وعشرين دولة التابعة للإتحاد الأوروبي السفر بنسبة ٤٩% والنقل والخدمات بنسبة ٣٤% ويُهَيمِن على واردات الخدمات لمصر من الإتحاد الأوروبي خدمات أخرى غير السفر والمواصلات بنسبة ٦٩% خاصة الخدمات المتصلة بالأعمال التجارية غير المالية.

المساعدة المتصلة بالتجارة

منذ بدء نفاذ اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ومصر في عام ٢٠٠٤ زَود الإتحاد الأوروبي مصر بما يزيد على ٨٠ مليون يورو من المساعدة المتصلة بالتجارة ساهمت هذه المساعدة فى وزارة الصناعة والتجارة الخارجية (ضمن أمور أخرى) للقيام بأنشطة ترويج الصادرات وتحسين إجراءات التصدير والاستيراد ومبلغ ٢٠ مليون يورو إضافية لبرنامج تعزيز السوق المحلية TDMEP سيبدأ تنفيذه في ٢٠١٤ ، للمساعدة في تعزيز القدرة التنافسية لمصر في السوق العالمي من خلال التجارة وإصلاحات السوق المحلية بالإضافة الي ذلك يتم الاستعداد للعديد من مبادرات التوأمة لمساندة الإصلاحات التشريعية وتنمية قدرات المؤسسات التي تخدم جودة البنية التحتية القومية في مصر.

## اتفاقيات التجارة الإقليمية

مصر هي جزء من اتفاقية أغادير (بالإضافة إلى المغرب وتونس والأردن) لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA وكذلك هي عضو في السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا).. بالإضافة إلى ذلك فإن مصر لديها اتفاقيات تجارة حرة مع تركيا ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية مع (أيسلندا، ليختنشتاين والنرويج وسويسرا) منذ عام ٢٠٠٧.

## التبادل التجاري بين دول المغرب العربي وسبل تعزيزه

يُشكل التبادل التجاري أحد ركائز التكامل الاقتصادي بوجه عام، وتهدف هذه الورقة إلى تقييم حجم التبادل التجاري بين دول المغرب العربي للتعرف على واقع وحجم هذا التبادل، والخلوص من ثم إلى الوسائل التي يمكن أن تسهم في تطويره.

ورغم أن الأسس التنظيمية والقانونية اللازمة لتكثيف هذا التبادل مهيأة نظريا من خلال الاتفاقيات المختلفة والأطر التنظيمية، فإن عوائق كثيرة حالت دون الوصول بهذا التبادل إلى المستوى المقبول ؛ ومن بين هذه العوائق عوائق موضوعية متعلقة بالهياكل الاقتصادية لدول المغرب

، لكنها تشمل بتأثير أكبر العوائق السياسية ذات الصلة بالإرادة السياسية ومواقف الأنظمة، ورؤاها الإيديولوجية، واختياراتها في السياسة الدولية، وتحالفاتها المنفردة والمتناقضة أحيانا.

والمحصلة إن حجم التبادل التجاري المغاربي ظل يحوم حول نسب متدنية جدا (٢ إلى ٣%) ، وكان ذلك انعكاسا لتأخرٍ كبير في الالتزام بخارطة طريق التكامل الاقتصادي التي رُسمت من خلال الاتفاقيات والخطط ؛ كاتفاقية إقامة منطقة تبادل مغاربية حرة ، ومواعيد اتفاقية الاتحاد الجمركي ، والسوق المغاربية المشتركة... وغيرها.

وهكذا فإن التجارة بين دول المغرب تشكل أدنى معدلاتها في العالم مقارنة بالمجموعات الاقتصادية الأخرى، إذ لا تتجاوز ٣%، مقابل ٦٠% هي حجمُ التبادل بين دول الاتحاد الأربي، و ٢٢% بين دول المجموعة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا، و٢٠% بين السوق المشتركة لدول أمركا الجنوبية على سبيل المثال هذا رغم دواعي وإمكانية تكثيف هذا التبادل بما يصل لخمسة أضعاف هذا الحجم.

ولأن التبادل التجاري هو أحد آليات التكامل الاقتصادي المهمة، باعتباره مدخلا طبيعيا إلى بقية أشكال التكامل المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، أو المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية سبيلا إلى تحقيق التكامل التام أو الاندماج فقد انعكست هذه الحقائق على

مسار العمل المغربي المشترك، على مستوى الأبعاد النظرية والبنية القانونية ووضع الإطار التنظيمي اللازم، وهو ما يظهر بوضوح في حجم الاتفاقيات ذات الصلة، وعلى مستوى إنشاء الهياكل، من لجان مركزية متخصصة، ولجان وزارية قطاعية لكن هل انعكست تلك المساعي على تطوير التجارة البينية لبلدان الاتحاد وتنسيق السياسات القطاعية وتأهيل البنى التحتية اللازمة لذلك؟ وإلى أي مدى تَمكّنَ الاتحاد المغربي بأطره التنظيمية المختلفة من تسهيل وتكثيف التجارة البينية والتبادل التجاري ؟ وتفريعا عن ذلك: ما هو واقع التجارة البينية المغربية؟ وما هي العوائق التي تحول دون وصولها إلى مستويات مَرْضية ؟ وما هي السبل التي تكفل تعزيزها؟ .

واقع التجارة البينية في الإقليم

إن خطأ استراتيجيا يتمثل في مواجهة عصر التكتلات الدولية بشكل منفرد، هو الذي لا زالت دول المغرب تمارسه في مناخ دولي يتجه للتكتل والاندماج إن وجود هذه التكتلات الإقليمية يطرح على دول المغرب ـ بمقتضى المنطق ـ أن تتعامل معها كتلة واحدة ، إلا أن الواقع يقول عكس ذلك، فلا زالت كل دولة مغربية تسعى على حدة لإبرام اتفاقات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي، وهو أمر يضعف القوة التفاوضية للمجموعة أمام تكتل متحد وقوي، وقلْ ذات الامر مع التكتلات الأخرى

إن السعي في هذا الدرب أدى إلى تفريغ اتحاد المغرب العربي من فحواه، وعائده، وتحويل اللقاءات الدورية للِّجان الوزارية المختلفة والهياكل الفنية المركزية إلى لقاءات شكلية وجهود مهدرة.

وتتيح الموارد الطبيعية الوافرة، وبعض الخصائص المتعلقة بهذه الدول: ميزات نسبية مدعِّمَة للتكامل الاقتصادي عموما، وخادمة للتبادل التجاري خصوصا؛ فوجود سوق مشتركة حجمها أكثر من ٨٠ مليون نسمة وتوافر العمالة والعمالة الكفوأة (تتميز هذه الساكنة بفتوتها من خلال ارتفاع الساكنة النشطة بين ١٥ و٦٥ سنة) وتقاربُ الطموحات وانسجام الدوافع الحضارية وتقارب الأذواق الثقافية، بما يتيح قوة بشرية وديموغرافية دافعة للتقدم والنماء: كلها عوامل محفزة وداعية إلى ازدهار وتكثيف التجارة البينية في دول المغرب وبالإضافة لذلك تتوفر بلدان المغرب العربي على كميات مهمة من الموارد الطبيعية الأساسية: (المغرب يتوفر على أكبر احتياطي عالمي من الفوسفات، والجزائر وليبيا: إمكانيات هامة من البترول والغاز الطبيعي، وموريتانيا: احتياطي مهم من الحديد وثروة سمكية).

كما يمكن توجيه اقتصاديات هذه الدول إلى مستوى من تقسيم العمل: (بذور الصناعات التحويلية والنسيج في المغرب وتونس، والصناعات البتركيماوية والثقيلة في ليبيا والجزائر، والصناعات الاستخراجية

والاقتصاد الريفي في موريتانيا).

وقطعا تشكل الإرادة السياسية عائقا أكيدا أمام هذه المستهدَفات؛ فلا زالت الاتفاقيات التجارية الموقعة حبرا على ورق، ولم تستطع هذه البلدان تجاوز خلافاتها البينية، خصوصا المتعلقة بالمشاكل الحدودية بين المغرب والجزائر، والموقف من الصحراء الغربية، والصراع على الزعامة، مما ألقى بظلاله على مجمل التعاون المغاربي ووقفَ عثرة في سبيل تطوير مشاريعه التكاملية المختلفة.

ومع ذلك فإن السبب في إضعاف التبادل التجاري المغربي ليس محصورا في المشكل السياسي فحسب؛ فهناك عوائق بنيوية لازالت تقف حجر عثرة أمام تطوير التجارة البينية، فاقتصاديات الدول المغاربية تتميز بفقر تنوعها، حيث تعتمد أساسا على المواد الأولية بنسبة تفوق ٩٠% من الصادرات: كالمحروقات بالنسبة للجزائر وليبيا، والمعادن (الفوسفات أساسا) بالنسبة للمغرب، والحديد والذهب بالنسبة لموريتانيا كما أنها اقتصاديات تبادلية؛ بمعنى أنها قائمة على التجارة مع العالم الخارجي بنسبة كبيرة جدا (التجارة تمثل ٨٧% من الناتج الداخلي لموريتانيا) والمغرب مثلا يوجه أكثر من ٦٥% من منتجاته نحو السوق، كما أنه يستورد منها أكثر من ٥٢% من احتياجاته كما أن ضعف التنوع يُضعف اقتصاديات هذه البلدان، ويضاعف من تبعيتها

للخارج ويزيد من تأثرها بالصدمات الخارجية.

كما يُشكل اختلاف اختيارات التنمية والسياسات الاقتصاددية جانبا آخر من هذه العوائق، وخصوصا سياسات الحماية الجمركية والقيود على التجارة الخارجية عند البعض، والانفتاح في السوق وتحرير التجارة عند البعض الآخر وتُسهم عوائق الحدود المغلقة وحواجز الجمارك وغياب البنية التحتية لتسهيل حركة البضائع والأشخاص في إضعاف التجارة البينية.

يعكس التبادل التجاري بين دول اتحاد المغرب العربي نسبة متدنية جدا، ولا تعكس الأرقام تطورا ملحوظا، فحجم المبادلات التجارية المغاربية البينية شهد ارتفاعا بين أعوام ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٩ بانتقاله من (٢.٤) إلى (٤.٥) مليار دولار فحسب ويعكس التقرير الاقتصادي العربي الموحد الحجمَ المتدني للتجارة البينية لدول الاتحاد، حيث لا تتجاوز ٣ % من نسبة التجارة الخارجية لدول الاتحاد، وهي نفس النسب التي تعكسها تقارير البنك الدولي وهي نسبة متدنية جدا بالمقارنة مع حجم التجارة البينية في التكتلات الإقليمية المشابهة، حيث تصل بين دول جنوب شرق آسيا ٢١ %، ودول أمريكا الجنوبية: ١٤.٨ %، في حين تصل مبادلات بلدان الاتحاد مع أوربا حوالي ٦٦ % من الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية لبلدان المنطقة.

كما تمتازهذه المبادلات بنقص التنوع نظرا لتشابه المنتجات، حيث يشكل قطاع المواد الكيماوية والبلاستيكية حوالي ٦١% من المبادلات التجارية المغربية، فيما يشكل قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية نسبة ١٤%فقط.

ورغم توقيع ٤٠ اتفاقية يدعم بعضها التبادل البيني، كاتفاقية التعريفة التجارية واتفاقية التبادل الحر: فإن الكثير من هذه الاتفاقات بقي حبرا على ورق، ومع ذلك يجري العمل حثيثا لإكمال البروتوكولات الملحقة باتفاقية منطقة التبادل الحر المغاربية التي وقع وزراء الخارجية عليها في يونيو ٢٠١٠ بطرابلس، وتم في يناير من هذا العام (٢٠١٣) وضع الصيغة النهائية لمشروع البروتوكول الخاص بالتقييم الجمركي بين دول اتحاد المغرب العربي الملحق بها.

وبالرغم من وجود لجنة مغاربية للأمن الغذائي، تسعى لتحقيق الأمن الغذائي وتأسيس فضاء فلاحي مغاربي موحد، فإن الفجوة الغذائية تتضح من زيادة حجم الواردات على الصادرات: إجمالي واردات كل من المغرب وموريتانيا وتونس والجزائر يصل إلى حوالي ٥ بليون دولار، بينما تصل الصادرات وهي أساسا من المغرب وتونس إلى حوالي ٢.٥ بليون دولار. ومما يزيد الوضع سوءا أن هذه التبادلات تتم مع الأجنبي ؛ فمثلا تقوم ليبيا باستيراد ما يزيد على البليون دولار من الحبوب والأغذية في

الوقت الذي تصدر فيه المغرب وتونس هذه المواد، لكن حجم التبادل بينهما يبقى ضعيفا.

التبادل التجارى العربى العربى

رغم أجواء الأمل التى انطلقت مع انعقاد مؤتمر القمة العربية وما لمسه الجميع من تطورات فى ملف استعادة الترابط العربى على المستوى السياسى، إلا أن الواقع يؤكد أن الاقتصاد من أهم أسباب زيادة الترابط العربى ودعم الاقتصاد ولهذا يثير ملف التجارة البينية العربية الكثير من التساؤل نظرا لما تحمله الأرقام من دلالات لا تصب فى صالح التعاون العربى والسؤال: لماذا تنخفض التجارة البينية بين الدول العربية وتزيد حركة التبادل التجارى بين الدول العربية ودول العالم الأخرى؟ أحد أهم الأسباب التى دفعتنا لمناقشة هذا الملف كان خبر صدور قرار من الحكومة اللبنانية مؤخرا بعودة السماح باستيراد المانجو المصرية بعد فترة حظر ومنع استمرت لأكثر من ١٦ عاما متواصلة إن دخول المانجو المصرية الى دولة لبنان قد لا يعنى الكثير من الناحية التجارية ولا يحقق عائداً اقتصادياً غير مسبوق للدولة المصدرة ولكن ما يعنينا أن اتخاذ اجراءات بمنع استيراد بعض المواد الغذائية بين الدول العربية الذى يتم احيانا بقرارات مفاجئة وبدون أسباب واضحة يعد أحد أهم العوامل المؤثرة سلبا على حركة التجارة بين الدول العربية

تصرف دولة لبنان لم يكن الأول ولن يكون الأخير فقد لجأت بعض الدول العربية إلى فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية من الدول الأعضاء، وأثبتت التجربة العملية صعوبة تطبيق التحرير الشامل لتجارة السلع الزراعية السبب فى ذلك أن جميع الدول العربية يمثل الإنتاج الزراعي نسبة مهمة في اقتصادها، ولهذا لم تلتزم بتطبيق نص تحرير السلع الزراعية والحيوانية سواء في شكلها الأولي أو بعد إحداث تغيير بالتصنيع والحقيقة أن هناك العديد من السلع المدرجة على قائمة التبادل التجارى بين الدول العربية، بداية من السلع الغذائية والخضراوات والفاكهة إلى الصناعات الغذائية مثل: الألبان والعصائر ومصنعات اللحوم ثم هناك أيضا منتجات الصناعات الكيماوية والمنظفات والمنتجات الجلدية والمنسوجات والملابس يضاف إلى ذلك تجارة الخدمات إذن نحن أمام قائمة طويلة متنوعة وثرية بالعديد من المنتجات ولكن للأسف رغم تعدد وتنوع المنتجات ومجالات التبادل التجارى فهى لم تصل بعد الى الرقم المأمول وفى أحدث الاحصائيات عن المبادلات التجارية بين الدول العربية تشير إلى أنها لم تتعد نسبة الـ ٨%، من اجمالى حجم صادرات وواردات الدول العربية من وإلى بقية دول العالم فى نفس الوقت فإن التبادل التجارى مع الدول الأخرى فى تزايد مستمر ويفوق هذه النسبة بمراحل يحدث هذا أيضا رغم توافر القوى الشرائية

والمستهلكين فى البلدان العربية بل هى قوى فى تزايد مستمر ويعد السوق العربية من الأسواق الكبرى ويصل حجم المستهلكين فيه إلى نحو ٤٠٠ مليون مستهلك والأسباب وراء هذا الانخفاض فى حركة التبادل التجارى والمعوقات التي تواجه تطبيق فكرة منطقة التجارة الحرة هى غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل أو التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، خاصة فيما يخص الإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية والسياسات الاقتصادية المختلفة التي تشكل عنصرا أساسيا في عملية التبادل التجارى وهناك بعض التمييز في المعاملة الضريبية، تحدث فى صورة فرض ضريبة على السلع المستوردة تختلف نسبتها عن النسب المفروضة على المنتج المحلي.. مثل ضرائب المبيعات وضريبة الاستهلاك وضريبة الإنتاج وضريبة القيمة المضافة ويشكو المستوردون أيضا من القيود غير الجمركية التي ما زالت تشكل صعوبات للمستثمرين والتجار، وفي الواقع فإنه رغم تخفيض التعريفة الجمركية إلى الصفر لم تحقق زيادة في التدفقات التجارية نظرا لعدم التزام الدول بإزالة كافة القيود الإدارية والنقدية والكمية بجانب تحرير السلع العربية من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل يضاف إلى ذلك منع استيراد سلع معينة بحجة حماية السلعة الوطنية دون الحصول على استثناء.

يضاف إلى ذلك ضعف المقومات والبنية الأساسية في الدول العربية والتى شكلت عائقا أيضا أمام حركة التجارة يأتى فى مقدمتها وسائل النقل البري والبحري.

تلك الوسائل للأسف ليست على المستوى المطلوب وفى بعض الأحيان تكاد تكون منعدمة بين المشرق والمغرب مما يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي تكاد تكون شبه منعدمة وفى أفضل الأحوال متدنية إلى أقصى درجة وهذا ما يفسر أيضا اعتماد التبادل التجاري العربي على الدول المتقاربة جغرافيا والتى تسهل منها وإليها حركة النقل.

على جانب آخر نجد أن الصناعة العربية لم تصل بعد إلى درجة متقدمة وما زالت ضعيفة بالمقارنة مع باقي دول العالم، ولذلك فان أغلب الدول العربية تحصل على المنتجات الصناعية من الدول المتقدمة، وتمثل المنتجات الصناعية رقما مهما ومعتبرا فى حركة التجارة ولا يمكن أيضا أن نغفل تشابه صادرات الدول العربية فهي إما أنها مواد أولية كالنفط والحديد، وهي منتجات يتعذر زيادة صادراتها إلى الدول العربية الأخرى، فلديها اكتفاء محلى منها، وهو ما يفسر جانب هام من اسباب ضعف نسبة التجارة البينية العربية.

الحقيقة أن الدول العربية اتخذت العديد من الاجراءات دعما لحركة التجارة البينية مثل إتفاقية إقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

وهي حلف اقتصادي بين الدول العربية للتكامل الاقتصادي والتبادل التجاري منخفض الرسوم الجمركية وقد دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ ابتداءً من أول يناير ٢٠٠٥ و كذلك اتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطية والمعروفة باسم اتفاقية أغادير والتي تم التوقيع عليها بالرباط في عام ٢٠٠٤ تنفيذاً لإعلان أغادير الذي وقعه كل من الأردن ومصر وتونس والمغرب في عام ٢٠٠١ كل تلك الاجراءات كان الهدف الأساسى من ورائها الوصول الى اقامة سوق عربية مشتركة، وهو ما زال فى مرحلة الانتظار من هنا نجد أن أول الطريق الى تحسين حركة التبادل التجارى بين دول الوطن العربى هو أن يتم القضاء على المعوقات البيروقراطية والتعقيدات الجمركية والضريبية التى تبالغ فيها بعض الدول العربية، ثم العمل على تفعيل اتفاقيات التبادل التجارى ذات الرسوم الجمركية المنخفضة والسعى إلى التنوع فى المنتجات التى ترضى المستهلك العربى وتحسين وتطوير وسائل النقل البرى والبحرى بين الأقطار العربية لتسهيل حركة التبادل التجارى.

## التجارة البينية فى العالم الاسلامى

ظل حلم الوحدة والاندماج، وهدفُ التكامل والتعاون: أملا يراود الشعوب الإسلامية من المحيط إلى المحيط ورغم المعوقات الكثيرة التي

تعترض تحقّق هذا الأمل، إلا أن ذلك لم يحل دون تحقيق بعضٍ من أجزائه ومفرداته ولعل حالة أو ظاهرة التكتلات الإقليمية بين بعض الدول الإسلامية من أبرز ما يمثل هذا التحَقُّق المتدرج للوحدة والتكامل في مختلف المجالات و يمكن القول إن تاريخ السابع عشر من فبراير ١٩٨٩ تاريخٌ ذو دلالة عميقة في ذاكرة شعوب المغرب العربي، لترجمته من خلال الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي لطموحات وأحلام هذه الشعوب التي تجمعها أواصر القربى، وتُجمع نخبُها وشعوبُها على استحالة تحقيق الرفاهية في ظل سياسات الدولة القُطرية التي فشلت في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم باتت آمالها معلقة بسير حكوماتها نحو التقارب وتحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي والوحدة السياسية وقد تضمنت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي أهدافا مركزية في المجال الاقتصادي؛ فقد نصت المادة الثالثة على السعي إلى: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها.